



طبع بالتعاون بين
مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
ومجلس صافية السهيل الثقافي

العدد (2556) السنة التاسعة - السبت (4) آب 2012

WWW. almadrasupplements.com

المرأة

المصالحة والمساءلة



دور المرأة في المصالحة الوطنية

مخاض تتطلب تضافر جميع الجهود لدعمها وان يكون للمرأة دور اكبر في كل موقع من مواقع الحياة ودور اكبر في عملية بناء الوطن وتحقيق المصالحة الوطنية، فحينما تؤمن النساء وتعمل، تستطيع ان تحاصر مساحة الشر والخلاف والفكر الظلامي وتفرزه خارجا، والمرأة حين تتحدث فانها تسمع، فهي حين تتحدث في البيت، فان الزوج والابن يسمعاها، ولهذا نجد ان اعادة التاكيد على الدور الذي تلعبه المرأة فبي كافة مجالات الحياة ومنها دورها في المصالحة الوطنية انما يهدف الى وضع المرأة العراقية في مكانها الحقيقي في المجتمع والنظر اليها باعتبارها شريك اساس في القرار السياسي والاجتماعي للبلاد

ملحق المرأة والمصالحة جزء من نشاط يسلط فيه الضوء على الدور الكبير الذي لعبته المرأة العراقية في السنوات الماضية وما يمكن ان تلعبه في المستقبل.. وهو ايضا يقدم لنا خلاصة مؤتمر مهم يناقش قضية تمه كل العراقيين ونعني بها قضية التسامح والمصالحة الوطنية

وكان مؤتمر المصالحة الوطنية الذي ننشر تفاصيله ومجمل توصياته قد اوصى في بيانه الختامي على اهمية دور المرأة وجاء في الفقرة الثالثة من هذه التوصيات "تماشيا مع القرارات الدولية بصدد اشراك المرأة في عملية صنع السلام وفعاليات المصالحة، ينبغي اعطاء دور فعال للمرأة العراقية للاشتراك في عملية المساءلة والمصالحة.

بحضور قرابة (٣٠٠) ناشطة في مجال حقوق المرأة وممثلات منظمات المجتمع المدني وعضوات في مجال المحافظات، اضافة الى ٥٠ امرأة من مختلف دول العالم في عقد في اربيل للفترة من ٢١ و٢٢ ايلول عام ٢٠١١ مؤتمر (دور المرأة في تحقيق المصالحة الوطنية)، والذي نظم من قبل معهد المرأة القيادية ومنظمة النجدة الشعبية تحت شعار "لنبنينا وطناً آمناً. وشهد المؤتمر خلال يومي انعقاده ثلاث جلسات عمل وجلساتي فعاليات مسائية، طرح فيها العديد من المسائل الحيوية المتعلقة بالشأن النسوي العراقي وتبادلت عضوات المؤتمر القادمات من جميع المحافظات العراقية الاراء ووجهات النظر حول المصالحة الوطنية، ودور المنظمات النسوية في تحقيق المصالحة، ودور النسوة في مواقع القرار في المصالحة. وتدارست ثلاث مجموعات عمل الدور المرتقب للنساء في مواقع القرار والدور الفعلي للمنظمات النسوية في بناء الوحدة العراقية وتحقيق المصالحة، الى جانب لتدارس اساليب ومناهج تفعيل دور المرأة في الاسرة لتحقيق المصالحة الوطنية ومع التركيز على المنهج الدولي في معالجة آثار النزاعات على النساء والقرار الاممي (١٣٢٥) المتعلق بهذا الشأن، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ودور ثقافة التسامح في اشاعة روح الالفة والسلام في المجتمع.

ولعل الغرض هو دور المرأة في المصالحة الوطنية، نسعى لتفعيل دور المرأة في المصالحة الوطنية والتاكيد على ان الحركة النسوية في العراق تمر بمرحلة

مؤتمر دولي بشأن "دور المرأة في المصالحة والمساءلة في العراق"

أربيل - كردستان العراق، ٢٧ - ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١



بعد أربعة عقود من الصراع والديكتاتورية، نجا القليل من النساء العراقيات من أن يصبحن واحدة من الضحايا الكثيرة في بلادهن، بعد عقود تضمنت الحروب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والإرهاب، استمرت المرأة العراقية أيضا في معاناتها أكثر من غيرها خلال أعمال العنف وانعدام الأمن التي تلت سقوط نظام صدام حسين واندلاع الصراع الطائفي، وقد عانى عدد لا يحصى من النساء مباشرة من استمرار انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وهن غالبا ما يفتقدن إمكانيات اللجوء إلى العدالة المناسبة، وعدد أكثر منهن يعاني كثيرا بشكل غير مباشر حيث تم تدمير سبل عيشهن وأسرهن من التشريد والخطف والتعذيب والقتل، على الرغم من هذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره، ما زال يتعين تمكين المرأة في العراق لتوفير صوتها السياسي بشكل مساو في العراق، الأمر الذي أعاق قدرتها على التنظيم الفعال كقادة لتغيير سياسي إيجابي في هذا الوقت الذي أصبح فيه العراق في أشد الحاجة إلى إشراك مواهب وكفاءات جميع مواطنيه، كما أثبت العديد من التجارب الدولية، فإن المرأة أثبتت قدرتها كتيادية ورائدة في عملية المصالحة وأن النساء حققن مساهمة أكبر في مجتمعات ما بعد الصراعات الأخرى.



في القاعة الدستورية

تزداد قناعة صانعي السياسة العراقيين بشكل متزايد للاعتراف بالدور القيادي المهم، الذي أمله حتى الآن، والذي يمكن للمرأة العراقية أن تلعبه في عملية بناء السلام، والمصالحة، والمصالحة الجارية في بلادهم، وقد ركزت تصريحاتهم على كل ما قد حققته بالفعل الحركات النسائية المتنامية في العراق، والمساهمة الإيجابية التي قدمتها الحركات النسائية في مجتمعات ما بعد الصراعات الأخرى في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في بلدان مثل الأرجنتين وكومبوديا وبوليفيا، ويوغسلافيا السابقة وإيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا.

زيادة مشاركة المرأة العراقية في فض النزاعات وعملية بناء سلام دائم كانت أيضا من بين المسائل التي توفقت في منتدى عقد مؤخرا نظفته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) اقترح المشاركون ضرورة اتخاذ تدابير

فورية لتسهيل زيادة مشاركة المرأة العراقية في عملية المساءلة والمصالحة الوطنية بحيث أنها قد تتولى دور القيادة التي أُنبتت أنها مثمرة في أماكن أخرى، وقد حصل توافق واسع بشأن هذا الاقتراح سواء في التقرير الختامي للمؤتمر والبيان الختامي الذي يحدد توصيات لمبادرات مستقبلية. كاستجابة مباشرة لهذه التوصيات التي ناقشها وعبر عنها أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم ممثلو جميع الأحزاب السياسية العراقية الرئيسية، وقادة المجتمع المدني والمجموعات النسائية، وفي محاولة لتابعة هذه المناقشات مع مبادرات ملموسة أخرى، سوف تقوم منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) و"التحالف الدولي للمرأة في العراق" (IAJ) بالمشاركة مع مؤسسة المستقبل ومؤسسة ست مينستر للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية

المصالحة والمساءلة في العراق، وعقد المؤتمر يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، في أربيل، العراق، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان وبرلمان كردستان - العراق، في مجلس النواب العراقي، والتجمع النسائي في مجلس النواب العراقي.

الأمم المتحدة المعنى بالجندر في العراق. المنتدى الذي عُقد في بغداد يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، احتفل بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ الذي يشدد على أهمية إدماج المرأة في مبادرات بناء السلام وضمان أن مثل هذه المبادرات تضع في اعتبارها الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعات والصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع. تكررت الدعوات إلى بذل الجهود لتسهيل دور قيادي أكبر للمرأة في العراق وتعزيزها خلال المؤتمر السابق من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي نظمته في أربيل، في إيار/ مايو ٢٠٠٩، منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) وشريكها المحلي التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) بالمشاركة مع للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية

الأمم المتحدة المعنى بالجندر في العراق. المنتدى الذي عُقد في بغداد يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، احتفل بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ الذي يشدد على أهمية إدماج المرأة في مبادرات بناء السلام وضمان أن مثل هذه المبادرات تضع في اعتبارها الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعات والصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع. تكررت الدعوات إلى بذل الجهود لتسهيل دور قيادي أكبر للمرأة في العراق وتعزيزها خلال المؤتمر السابق من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي نظمته في أربيل، في إيار/ مايو ٢٠٠٩، منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) وشريكها المحلي التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) بالمشاركة مع للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية

المصالحة والمساءلة في العراق، وعقد المؤتمر يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، في أربيل، العراق، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان وبرلمان كردستان - العراق، في مجلس النواب العراقي، والتجمع النسائي في مجلس النواب العراقي.

الأمم المتحدة المعنى بالجندر في العراق. المنتدى الذي عُقد في بغداد يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، احتفل بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ الذي يشدد على أهمية إدماج المرأة في مبادرات بناء السلام وضمان أن مثل هذه المبادرات تضع في اعتبارها الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعات والصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع. تكررت الدعوات إلى بذل الجهود لتسهيل دور قيادي أكبر للمرأة في العراق وتعزيزها خلال المؤتمر السابق من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي نظمته في أربيل، في إيار/ مايو ٢٠٠٩، منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) وشريكها المحلي التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) بالمشاركة مع للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية

الأمم المتحدة المعنى بالجندر في العراق. المنتدى الذي عُقد في بغداد يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، احتفل بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ الذي يشدد على أهمية إدماج المرأة في مبادرات بناء السلام وضمان أن مثل هذه المبادرات تضع في اعتبارها الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعات والصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع. تكررت الدعوات إلى بذل الجهود لتسهيل دور قيادي أكبر للمرأة في العراق وتعزيزها خلال المؤتمر السابق من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي نظمته في أربيل، في إيار/ مايو ٢٠٠٩، منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) وشريكها المحلي التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) بالمشاركة مع للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية

الأمم المتحدة المعنى بالجندر في العراق. المنتدى الذي عُقد في بغداد يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٠، احتفل بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ الذي يشدد على أهمية إدماج المرأة في مبادرات بناء السلام وضمان أن مثل هذه المبادرات تضع في اعتبارها الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعات والصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع. تكررت الدعوات إلى بذل الجهود لتسهيل دور قيادي أكبر للمرأة في العراق وتعزيزها خلال المؤتمر السابق من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي نظمته في أربيل، في إيار/ مايو ٢٠٠٩، منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) وشريكها المحلي التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) بالمشاركة مع للديمقراطية، وبدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، بعقد مؤتمر دولي يركز تحديدا على دور المرأة في عملية



من الاجتماع الثاني

مجموعات نسائية من منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في فلسطين ولبنان، فضلا عن منظمات من الأرجنتين وكومبوديا وبوليفيا، ويوغسلافيا السابقة وإيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا. سجل تنفيذ منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) و"التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ) في إطار برنامجها بخصوص الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأ مشروع منظمة "لا سلام من دون العدالة NPWJ" في العراق عام ٢٠٠٦ وقامت



من الافتتاح

بتنفيذه من خلال شراكة استراتيجية مع المنظمة العراقية غير الحكومية "التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ)"، وهو يهدف إلى المساهمة في عملية بناء المؤسسات الدستورية في العراق من خلال تعزيز التفاوض بين قادة من الطيف السياسي بأكمله بشأن القضايا الأكثر حساسية من الناحية السياسية. من خلال توفير فرص للنقاش المفتوح والمستدير، يهدف مشروع منظمة "لا سلام من دون العدالة NPWJ" في العراق إلى منح أو نزع فتيل جمود المفاوضات الناجمة عن المواقف الأيديولوجية المسبقة والمساعدة في إيجاد حلول دائمة قادرة على دعم التقدم الذي يحرزه العراق نحو مستقبل أكثر استقرارا وديمقراطية.

ضمن إطار هذا المشروع، قامت منظمة "لا سلام من دون العدالة" (NPWJ) و"التحالف الدولي من أجل العدالة (IAJ)"، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية بتنظيم النشاطات التالية:

- مؤتمر "من الشمولية إلى الديمقراطية: المصالحة و المساءلة في العراق - خلق فضاء للتشاور الذي عُقد في أربيل من ٦ - ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

- مؤتمر "وضع القوات والمجموعات المسلحة في العراق" الذي عُقد في دوكان (إقليم كردستان - العراق) يومي ٩ - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

- مؤتمراً "أفاق وتحديات بناء دولة فيدرالية في العراق" الذي عُقد في بغداد يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

- مؤتمر "مدن التنوع: المدن المختلطة والمناطق المتنازع عليها - مقاربات محلية لديمقراطية فيدرالية" الذي عُقد في مدينة فينيسيا الإيطالية من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

- مؤتمر " دور مجلس الإتحاد في الديمقراطية فيدرالية واللامركزية" الذي عُقد في روما يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.



من الاجتماع الرابع



من الاجتماع الرابع



من الاجتماع الخامس

التوصيات المقدمة من المؤتمر الدولي بخصوص دور المرأة في بناء السلام، والمصالحة والمساءلة في العراق

أسماء لجنة كتابة التوصيات

- 1- فيحاء زين العابدين، عضو سابق في الجمعية الوطنية
- 2- عتاب الدوري، عضوة البرلمان العراقي
- 3- منال فنجان، ناشطة سياسية وقيادية في تيار الإصلاح
- 4- هناد دور، رئيسة مؤسسة الأمل وشبكة النساء العراقيات
- 5- الدكتورة عابدة الطائي، عضوة مجلس النواب السابق
- 6- مديحة الموسوي، عضو مجلس بلدي وناشطة نسوية
- 7- فانتة بابان، ناشطة في منظمات المجتمع المدني
- 8- غادة العالمي، مديرة مؤسسة المدى
- 9- باسكال وردة، وزيرة الهجرة والمهجرين السابقة
- 10- سميرة عبد الله، عضوة برلمان إقليم كردستان
- 11- يونادم كنا، عضو مجلس النواب
- 12- بشرى زويبي، وزيرة الدولة وممثلة عن رئيس الوزراء
- 13- جوان أكرم أمين، ممثلة وزارة المرأة
- 14- شايو العسكري، ممثلة المجلس الأعلى للمرأة - إقليم كردستان

المرأة والمشاركة السياسية

× رفع مستوى وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية، وإعادة التأكيد على نظام الكوتا للانتخابات البرلمانية.

× تشكيل كتلة برلمانية من النساء والرجال لتوحيد حشد التأييد من أجل التغيير التشريعي الذي يدعم مشاركة المرأة.

× تعديل القوانين والتشريعات التي تنظم الأحزاب السياسية على أن تتضمن نسبة محددة من النساء في هيكلها القيادية.

× إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع الإجراءات المناسبة لشمول منظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك صياغة تشريعات إصلاحية وسياسات حكومية في هذا السياق.

× إنشاء شركات دولية وبرامج تنمية تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين.

× مراجعة المناهج التدريسية والتعليمية والأنظمة الدراسية لضمان تدريس مفهوم المساواة بين الجنسين وتطبيقه في جميع المؤسسات التعليمية في العراق.

× إدراج الفنون والثقافة والأنشطة الرياضية في تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة العامة في العراق.

× التأكيد على نظام الكوتا بنسبة لا تقل عن (25٪)، وتنافس المرأة في قوائم منفصلة خاصة بها، إضافة إلى حقها بالمشاركة ضمن قوائم الكيانات السياسية

خارج الكوتا، ويعكس ذلك في المناصب والوظائف الحكومية الأخرى.

× وضع خارطة طريق للدولة العراقية بشأن دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق للسنوات الخمس أو العشر القادمة.

× تشكيل مجلس وطني للمرأة من المنظمات والشخصيات.

التفاد إلى العدالة والمساواة أمام القانون

× الالتزام بحزمة شاملة من إجراءات المساءلة التي تشمل كبار المسؤولين لمنع عدم معاقبتهم في حالات العنف ضد المرأة.

× المادة 140 من القانون المدني التي تسمح للأرملة والمطلقة أو غير المتزوجة بالحصول على تعويضات.

× تعديل التشريعات التي تحتوي على التمييز ضد المرأة على أساس جنساني، بما في ذلك:

× إلغاء المادة 398 من قانون العقوبات العراقي المتعلق بقانون الإغتصاب. × يسمح للجاني بالزواج من ضحيته والإفلات من العقوبة.

× إلغاء متطلبات التوجيهات القانونية الخاصة بالمرأة أن يرافقتها محرم عند التقدم بطلب للحصول على جواز سفر.

× إلغاء المادة 41 (1) من قانون العقوبات الذي يمنح

الحق القانوني للزوج بمعاقبة زوجته.

× تشريع قانون لتجريم الاتجار بالنساء.

× تجريم العنصر المخفف لمرتكبي جرائم الشرف بحق النساء في المادة 128 و 409 في قانون العقوبات.

× مساواة العقوبات على جريمة الزنا بين الرجل والمرأة.

× وضع تشريع جديد لحماية المرأة وتجرير وتحريم الختان.

× تسهيل المزيد من التعاون بين المنظمات الأهلية وخاصة المنظمات الشعبية لتعزيز الوعي بالقوانين الحالية التي تحمي المرأة.

× زيادة المشاركة النسائية في سلك القضاء والأجهزة الأمنية والعسكرية وقياداتها.

× رفع الوعي وتطوير الأسلوب لدى رجال القضاء والشرطة والقوات المسلحة بشأن احتياجات المرأة عند تعاملها مع النظام القضائي.

× تشكيل لجنة متخصصة (ناشطات، خبيرات ومختصات) لمتابعة الجوانب والمطالب التشريعية (من لجنة المرأة وناشطات المجتمع المدني).

المساءلة والمصالحة والعنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي

لو نظرنا إلى التشريعات الإقليمية في كردستان كمثل على الإصلاح التشريعي الذي يحمي النساء من

العنف، بما في ذلك العنف المتعلق "بالشرف".

× تفعيل المساءلة الجزائية لمتهمي حقوق المرأة بغض النظر عن مناصبهم الحكومية.

× تقديم التعويض للضحايا والأرامل لجرائم الإرهاب والأطفال، وتوحيد نظام التعويضات أسوة بالشهداء السياسيين.

× تشريع قانون الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين.

× توفير الحماية القانونية والنفسية والصحية والاجتماعية بما في ذلك المأوى لضحايا العنف الأسري في العراق.

× توفير الحماية والدعم والمساعدة للنساء النازحات واللاجئات.

× تشريع قانون الحماية من العنف الأسري في كافة أنحاء العراق.

× دمج النساء في العمل السياسي بما في ذلك الأحزاب السياسية وتطوير خطة وطنية لتنفيذ القرار 1225.

× توفير نظام القروض الصغيرة للنساء.

× تفعيل دور المؤسسات الدينية على مختلف المذاهب في محاربة ومناهضة العنف ضد المرأة الذي كفلته الشريعة الإسلامية للبرية عموماً والمرأة خصوصاً ورفض الظلم الذي يعد محرماً.

× ترجمة المادة 14 من الدستور عبر تشكيل مجلس لمراقبة ومنع التمييز.

× تجريم نشر ثقافة العنف والكرهية أو التحريض على التطرف الديني ونشر ثقافة التعبد والمساواة.

× تعزيز العمل المشترك بين المجموعات والمنظمات

النسوية للترويج للمساواة بين الجنسين في العراق.

× إشراك المجتمع المدني في تقديم مقترحات القوانين إلى عمل اللجان في البرلمان.

× إنشاء شركات دولية وبرامج خاصة لتمكين النساء في مواقع صنع القرار وتطوير أداء السياسيين في موضوع المساواة بين الجنسين.

المرأة في الحياة العامة والمؤسسات

× تأسيس المجلس الأعلى للمرأة ويتم تزويده بالموارد الكافية وتفعيله في البرلمان العراقي، بهدف تنسيق عمل الوزارات المختلفة في الدولة.

× التركيز على استراتيجيات عملية لتنفيذ التوصيات والترويج للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك:

× متابعة الاجتماعات مع كبار القادة السياسيين الذين حضروا هذا المؤتمر.

× تطوير خطة عمل للترويج لحقوق المرأة في العراق.

× الدراسة والاستفادة من المبادرات والمؤسسات الموجودة وتفعيل دورها للترويج للمساواة بين الجنسين في العراق، مثل برنامج تحديث القطاع العام الذي تقوده الحكومة حالياً، والذي يجب أن يتم تشجيعه ليتضمن نساء في مجلس إدارته.



من الاجتماع الثاني



في القاعة الدستورية

والتعددية الموجودة في العراق،
× وضع محاربة الأمية على سلم الأولويات بدعم برامج التعليم كافة في القطاعين العام والخاص، ووضع التعليم كخطوة أولى لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا.
× تأسيس معهد للمساواة بين الجنسين لإجراء البحوث وتقديم المعلومات بخصوص قضايا الجندر.

الاقتصاد

يجب إصلاح الضمان الاجتماعي وقوانين التوظيف من أجل تيسير وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة بما في ذلك:

- توفير عمل أفضل للمرأة.
- زيادة وتوسيع الضمان الاجتماعي بما يتناسب والزيادة في عوائد النقط.
- وضع إجراءات عملية لإعطاء الأولوية للنساء.
- تاهيل وتدريب النساء المعيلات لأسرهن لغرض تمكينهن من العمل.

التعليم

× يجب إصلاح الاستثمار والعمل لتشجيع النساء على دخول الاقتصاد الرسمي بضمونه القطاع النفطي والقطاع الخاص بما في ذلك إعطاء المرأة الأولوية في ما يتعلق بالاستثمارات ومنح القروض.

- × خلق فرص عمل للنساء وتوفير تمويل إضافي والتركيز على برامج الرفاه الاجتماعي بما في ذلك برنامج خلق وظائف للنساء ذوات التعليم المحدود.
- × حيادية مؤسسات الدولة في تمثيل جميع العراقيين وتقديم الخدمات لهم من دون تمييز أو تفرقة.
- × إعطاء الأولوية للمرأة في حالة تعادلها مع الرجل

× تعزيز العمل المشترك بين المجموعات والمنظمات النسوية على أن تلتزم بالعمل معا في السعي نحو الوصول إلى أهداف مشتركة وتطوير خطة تكون عملية ومشاركة للترويج للمساواة بين الجنسين في العراق.

× مطالبة الحكومة بدعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الترويج لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

× توفير مصادر إضافية لتشجيع عودة المهجرين، واللاجئين، واللاجئين السياسيين إلى العراق والذي يملك معظمهم المهارات القيمة للمساهمة في إعادة إعمار العراق، بما في ذلك توفير المأوى والتسهيلات الضرورية عند عودتهم.

انضمام العراق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بذوي الاحتياجات الخاصة.
يجب الأخذ بعين الحسبان حقوق العراقيين من ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة عند البدء بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية.

× إصلاح وتطوير المناهج التدريسية والتربوية بعيداً عن الأدلجة الطائفية والمذهبية، ونشر ثقافة الشراكة والتعددية والتأخي وتعزيز الهوية الوطنية.
× تفعيل قانون الهيئة الوطنية العليا لمحو الأمية.
× استقطاب الكفاءات النسوية المهاجرة ونهضة ظروف عودتهم ومشاركتهم وإدماجهم في المجتمع.
× اتخاذ إجراءات تضمن وصول المرأة إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والاستثمار في التعليم والتدريب لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه المصادر.

× احترام التنوع والتعددية وتقيل الآخر والاحتراف بها، وإصلاح المناهج الدراسية بما يتلاءم التنوع



من الاجتماع الخامس

إقليم كردستان وحكومته، والحكومة العراقية والحكومة الإيطالية، وتعاون برلمان كردستان ومجلس النواب العراقي.

× يشكر المؤتمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وكافة الوكالات الممثلة في العراق كما يدعو إلى تفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في العراق ودعم المرأة العراقية في الوصول إلى تحقيق توصيات المؤتمر.

× يشكر المؤتمر البرلمان الأوروبي لمشاركته وتضامنه مع تطلعات المرأة العراقية ويدعو المؤتمر إلى المزيد من التعاون والدعم من البرلمان والاتحاد الأوروبي والمؤسسات التابعة لها بمساندة المرأة العراقية والعراق ولتحقيق توصيات المؤتمر.

× يشكر المؤتمر حضور ممثل جامعة الدول العربية لجميع فعاليات المؤتمر ويشيد بدور جامعة الدول العربية ونشاطها لحماية حقوق المرأة وتعزيز دورها، كما انه يرحب بمبادرة الجامعة لإعداد مشروع حماية المرأة في الدول العربية وتحقيق الأمن والسلام ويطلب المؤتمر جامعة الدول العربية المزيد من الدعم للشعب العراقي بشكل عام وللمرأة العراقية بشكل خاص.

× يشكر المؤتمر حضور ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي في العراق لجميع فعاليات المؤتمر والمؤتمرات على حرس المنظمة على دعم العراق لآسيما المرأة العراقية والنهوض بها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يوصي المؤتمر الحكومة العراقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بتفعيل الاتفاقيات الخاصة بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، كذلك التوقيع ما بينهم على الاتفاقيات الخاصة بالنهوض بالمرأة والأسرة والطفل، بالإضافة إلى فتح أفق التعاون ما

للحصول على فرصة عمل أو التوظيف في الكفاءات، الإعلام

× تشكيل لجنة لمراقبة الإعلام ورصد الصور السلبية التي تحتوي على التمييز ضد المرأة.

× تطوير الإعلام النسوي بما يليق بمستوى المرأة العراقية ومكانتها.

× توفير دورات تدريبية متخصصة للإعلاميين والصحفيين لتعزيز معرفتهم بشأن المبادئ والقوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة.

× إنشاء قناة فضائية خاصة بالمرأة.

× المداولات التي لم يتم الاتفاق عليها ويرى المؤتمر بأنها تحتاج للمزيد من النقاش والتداول مستقبلا.

× المطالبة بفصل الدين عن السلطة منعاً للتشويه الدين والإساءة له.

× إزالة التحفظات على اتفاقية سيداو والانضمام إلى البروتوكول الاختياري.

× يشيد المؤتمر بالتشريعات والإصلاحات القانونية والمؤسسية في مجال حقوق المرأة ومناهضة التمييز ضد العنف بحق المرأة في إقليم كردستان، ويحث الحكومة الاتحادية على اتخاذ الخطوات العملية في ذات المنحى.

× يشكر المؤتمر المنظمين كل من التحالف الدولي من أجل العدالة، لإسلام بدون عدالة، مؤسسة المستقبل، مؤسسة ويست منستر للديمقراطية ودعم رئاسة



المركز الثقافي النفطي

٢- تم تسليم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزارات المعنية إضافة لرئاسة إقليم كردستان وحكومة الإقليم والبرلمان، توصيات المؤتمر وطلب الدعم والتنسيق المشترك.

٣- تم تسلم التوصيات والتعريف بالمؤتمر وأهدافه لعدد من رؤساء الكتل السياسية والشخصيات من أعضاء برلمان وزراء وشخصيات روحية واجتماعية وحثهم على الدعم والمساندة وتبني التشريعات والقوانين والقرارات والتعليمات التي من شأنها أن تحقق توصيات المؤتمر.

٤- عقد اجتماعات عدة مع السلك الدبلوماسي في العراق والمؤسسات الدولية المتخصصة للتعريف بالاحتياجات لجميع المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية العراقية لتوجيه الحاجة نحو دعم وتفعيل تعاون مشترك من أجل تحقيق العدد الأكبر من التوصيات ومنها تمكين المؤسسات الرسمية كوزارة المرأة ولجنة المرأة والأسرة والطفل في البرلمان الاتحادي وبرلمان الإقليم من التحضر للقوانين والتشريعات المطلوبة والملحة وتحديد الأوليات.

٥- عقدت لقاءات مصغرة عدة مع شخصيات من أعضاء البرلمان والحكومة ومجالس المحافظات وممثلي المجتمع المدني لمناقشة ترتيب أولويات التوصيات وبدا العمل.

٦- ستعقد ورشاً عمل ولقاءات عمل لمجموعات متابعة صغيرة بالتنسيق مع البرلمان الاتحادي ممثلاً بلجنة المرأة والطفل والأسرة، والحكومة ممثلاً بوزارة الدولة لشؤون المرأة، وعدد من مجالس المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني قبل انعقاد المؤتمر الثاني في بغداد كما هو مقرر.

بين سيدات الأعمال في الدول الإسلامية ونظيراتهن العراقيات في جميع المجالات.
ص× يشكر المؤتمر ويقدر عالياً مشاركة ومساهمة السلك الدبلوماسي في العراق والشخصيات والخبراء والبرلمانيين والمؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

اتفق المؤتمر على:

× توجيه رسالة بمثابة خطاب شامل يتضمن التوصيات والمطالب للمرأة إلى الرئاسات الثلاث ورئاسات الكتل النيابية في مجلس النواب والأحزاب السياسية والزعامات الروحية والاجتماعية وقيادات مجتمعية.

× تشكيل وفد نسائي يمثل المؤتمر للتحرك على القيادات الحكومية والنيابية والسياسية لتلبية المطالب وتنفيذ التوصيات.

× تشكيل لجان متابعة للمؤتمر من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، والبرلمان العراقي وبرلمان إقليم كردستان، ومجالس المحافظات، وممثلي الأحزاب السياسية، والشخصيات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام المحلي والدولي.

ما بعد مؤتمر أربيل عن تعزيز دور المرأة في السلام، والمصالحة والمساءلة في العراق، ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١١

١- تم عقد لقاءات مكثفة مع مؤسسات ووكالات إعلامية عراقية على مستوى محلي ودولي واسع للتعريف بالمؤتمر وتوصياته وأهمية تحضير الأرضية اللازمة على مستوى وطني لتعاون جميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية ومجالس المحافظات على مستوى العراق.

صور من جلسات المؤتمر



الاجتماع الخامس لسلسلة الطاولة المستديرة

لمتابعة وتفعيل توصيات مؤتمر أربيل عن " دور المرأة

في السلام والمصالحة والمساءلة في العراق "

22 حزيران 2012

الإعلام

المقدمة

رغم تاريخ التجربة الإعلامية في العراق الذي يمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر إلا أنه وقبل أكثر من ثلاثين عاماً تعرض للتقييد وعدم الحياذ بسبب الممارسات التي فرضتها السلطة الدكتاتورية. وفي هذا السياق تم توجيه الإعلام لتمجيد النظام وكل صور الحياة المرتبطة به.

ولم تخرج صورة المرأة العراقية في الإعلام عن سياق خدمة السلطة وأهدافها وقفز الإعلام فوق أهم الإنشكاليات المجتمعية وفوق سلسلة الحروب والمآسي وتأثيراتها السلبية على المجتمع، وانحسر دور المرأة وصورتها في إطار المحشد والدافع للرجل للذهاب إلى الحرب وكذلك صورتها أثناء الحصار الاقتصادي كأمراة مستجديّة تستدر العطف بسبب أثار الحصار.

وسكت الإعلام عن تناول الدعايات السلبية التي رافقت تلك الحروب ومن بعدها الحصار الاقتصادي، مثل خروج المرأة من ميدان العمل بسبب تدني الأجور واستغلالها جنسيا وتوظيفها في شبكات التسول وشبكات الدعارة وكذلك تفكك الأسرة وارتفاع نسب الطلاق وارتفاع وتيرة العنف الأسري وقضايا غسل العار.

ويعد عام ٢٠٠٣ و اختفاء القيود والمحددات عن الإعلام العراقي وتوافر بيئة جيدة للحرية في وسائل الإعلام إلا أن ذلك لم يساعد قضايا المرأة بشكل واف ولم تأخذ قضايا المرأة حقلها من التغطية الإعلامية ووجدت ملفات عديدة طرقيها لتأخذ المساحة الأهم في وقت التغطية ومكانها ومساحتها بسبب وضع العراق غير المستقر

ووجدت القضايا السياسية والأمنية وموضوعات الاحتلال والإرهاب والعنف المسلح والصراعات السياسية الوقت الأوسع من التغطية الصحفية.

ورغم أن قضايا المرأة بدأت تجد طريقها إلى التغطية الإعلامية بسبب من هامش الحرية الممنوح للإعلام

إلا أن هذه القضايا وهذا الحراك لم يكن في أولويات التغطية الإعلامية بالنسبة لوسائل الإعلام، ولم يسלט ما يكفي من الضوء على حراك المرأة ودخولها سوق العمل مرة أخرى أو ولوجها ميدان السياسة، حتى أن المتغيرات الجديدة على واقع المرأة ببعديه السلبى والإيجابي يتم تغطيته بصورة فقيرة وغير كافية. ولمعالجة صورة المرأة العراقية في الإعلام العراقي نضع جملة من التوصيات كجزء من أجزاء المعالجة في ثلاثة محاور هي:

التوصيات

محور التشريعات والقوانين:

- 1- تفعيل التشريعات الإعلامية التي تمنع تقديم المرأة بشكل يسيء إليها في وسائل الإعلام المختلفة من خلال وضع ميثاق شرف يقوم على صياغته والالتزام به القائمون على إدارة المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة.
- 2- تفعيل القوانين الخاصة بالمرأة في مجال عملها عامة ومجالها الإعلامي خاصة.
- 3- مطالبة المنظمات الدولية والمحلية بإرسال الوثائق المتعلقة بالمرأة وتوزيعها على الأجهزة الإعلامية العراقية والحث على نشرها بما يساهم في توعية المجتمع والمرأة خصوصا وتكثيفها بحقها.
- 4- تفعيل القوانين التي تمنع التمييز للمساهمة في إزالة التحيز الواضح وال قائم على الجنس والتحديد النمطي لأدوار المرأة.

محور التدريب والتأهيل والتطوير في الإعلام:

1- إنشاء مرصد للأنشكافات مهامه رصد وتقييم الصور المقدمة عن المرأة في وسائل الإعلام بما يساعد في خلق

وتعزيز ورفع مكانتهن وتجديرها في جسم مؤسساتنا الإعلامية، سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص، من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل الإعلامي والمرأة الإعلامية، وتطوير مهارات المرأة الإعلامية تكنولوجيا، فالتكنولوجيا الحديثة تمكنها من اعتلاء مواقع قيادية خاصة في المؤسسات الإعلامية التي تحتاج إلى مهارات تكنولوجياية غير متوفرة دائما، وإزالة هذا الفراغ بتمكينها في استخدام مختلف الأدوات الحديثة وتجاوز مجرد استخدام لوحة الكمبيوتر.

1- إقامة ندوات على مستوى العراق يدعى إليها العاملون في مجال السينما والتلفزيون لمناقشة الصور النمطية السائدة عن المرأة في الإنتاج التلفزيوني والسينمائي وحثهم على تقديم صور بديلة تتناسب ودورها في المجتمع.

2- تطوير برامج المرأة في الإذاعة والتلفزيون وتحويلها إلى برامج تخاطب الأسرة والمجتمع بدلا من قصورها على مخاطبة المرأة وحدها، فتتلاقى عزلتها، وينتهي لديها الإحساس بأن المرأة تشكل قطاعا خاصا في المجتمع تختلف أوضاعه عن باقي القطاعات الأخرى.

3- رسم إستراتيجيات العمل الإعلامي للنهوض بالمرأة في دعم وصياغة المشاريع والأنظمة والقوانين التي تخص العمل الاعلامي.

4- وضع منهج نقدي ومؤشرات لتقييم الدراما يكتب من قبل المعنيين ويعمم على كليات الفنون والمؤسسات الإعلامية والشركات المنتجة بالتنسيق مع لجنة الثقافة والفنون في مجلس النواب.

محور لجان العمل والمنظمات ومراكز البحوث:

1- إنشاء مرصد للأنشكافات مهامه رصد وتقييم الصور المقدمة عن المرأة في وسائل الإعلام بما يساعد في خلق

صورة متوازنة عن المرأة. ودعم إنشاء مراكز للدراسات والبحوث وبنك للمعلومات يضم كل ما يتعلق بصورة المرأة ومشاركتها في وسائل الإعلام في العراق ويمكن أن يكون على شكل موقع الكتروني أو كتيب يطبع سنويا أو برنامج خاص يبث على قناة رسمية بعيدا عن التأثير الحكومي.

2- إنشاء تحالفات وعلاقات تشبيك بين المنظمات المعنية بقضايا المرأة والمؤسسات الإعلامية لدعم قضايا حقوق المرأة.

3- إشراك المرأة في اللجان المخططة للبرامج الإعلامية وفي لجان الرقابة والمتابعة وحث العناصر النسوية في مجالس الأبناء أو مجالس الرأي لطرح القضايا الخاصة بالمرأة بالمفهوم الذي يتوافق مع بنود الاتفاقيات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان والتأكيد على تنوع الأجناس الصحية للمرأة الإعلامية وعدم اقتصر عملها على الجوانب الاجتماعية أو قضايا المرأة فقط.

4- تخصيص نسبة كوتا ٢٥% كحد أدنى لضمان إشراك الإعلاميات في تبوء المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية وحتى الأهلية على أساس الكفاءة، وإتاحة الفرصة للإعلاميات للاستفادة من المنح والدراسات والدورات التدريبية التي تقدمها وزارة التربية أو التعليم العالي.

٥- دعم إنشاء فضائية مستقلة للمرأة تعمل على التوعية بحقوق وقضايا المرأة وتكون المنبر الحقيقي الذي يتحدث عن المرأة كإنسان وتساهم من خلال برامجها في توعية شرائح المجتمع كافة ونشر ثقافة حقوق الإنسان وإزالة الآثار السلبية تجاه المرأة وتغيير صورتها النمطية.

محور البرامج والتمويل

1- دعوة مسؤولي الفضائيات العراقية أو من ينوب عنهم لتوقيع اتفاق أو بروتوكول عمل مشترك لعمل انبسيطات تترجم أهداف وتوصيات الأوراق المقدمة، زمنها ٥-٢ ثوان توزع كمفاصل بين برامجها وخاصة في الفترات الذهبية.

2- الإعداد إلى اجتماع مهني يضم المختصين بالإعلام المرئي لعمل مسالة الإعلامية بالتنسيق المهني والفني لإنجازها.

3- التنسيق والاتفاق لتمويل الإعلان المرئي مع المنظمات الدولية والمحلية المدنية والمعنية بشؤون المرأة مثل (وزارة المرأة - حقوق الإنسان - وزارة العدل - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة العراقية - هيئة الاتصالات والإعلام - شبكة الإعلام العراقي - البرلمان العراقي- وزارة الخارجية - الأمم المتحدة - اليونيسف- منظمات المجتمع المدني).

4- الاتفاق مع الفضائيات لدعم تمويل البرامج التي تعنى بالمرأة بنسبة ٢٠-٣٠% كحد أدنى.

٥- الاتفاق مع الشركات الإعلامية على تنفيذ فلكسات في كل إنحاء العراق تترجم أهم الأولويات التي تضمنتها أوراق العمل، كمبادرة الكتورة غادة العاملي عبر شركة زاموا للدعاية والإعلان التابعة لمؤسسة المدى.

6- التنسيق مع شبكة الإعلاميات العراقيات على نشر استبيانات وإحصائيات نصف سنوية عن واقع عمل المرأة الإعلامية.

7- تطبيق هذا العمل في وسائل الإعلام المرئية والسموعة والمقروءة كافة.

ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق

الإنسان.

المادة (٣٨٠) من القانون:

" كل زوج حرّض زوجته على الزنى فزنت بناءً على هذا التحريض يعاقب بالحبس مدة سنتين كل زوج حرّض زوجته على الزنى، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا زنت بناء على هذا التحريض ."

المادة (٣٨٤) من القانون:

" من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بأداء نفقة لزوجته أو أحد من أصوله أو فروعه أو لأي شخص آخر أو بأداءه أجرة حضانة أو رضاعة أو سكن وامتنع عن الأداء مع قدرته على ذلك خلال الشهر التالي لإخياره بالتنفيذ ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ."

ضاللة العقوبة لا تتناسب وفداحة النتائج المترتبة على الفعل لإسيما عندما تصدر مع وقف التنفيذ، فضلا عن أنه - وكحماية لحقوق مستحقي النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو السكن -

كان يجب أن تتضمن هذه المادة الحكم بأداء النفقة أو الأجرة مع التعويض عن كل ما لحق مستحقي النفقة أو الأجرة من أضرار نتيجة عدم أداء من عليه واجب الأداء لهذه النفقة أو الأجرة في وقتها المحدد لها ، كذلك إنذاره بأنه إذا ما كرر الفعل مستقبلا فإنه سيتعرض فضلا عن ذلك لعقوبة الحبس

المقاط الرئيسية التي يجب التركيز عليها في ما يتعلق بالجانب التشريعي هي الآتي:

١- ما يجب تعديله/

- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

المادة ٣٧٧ " تعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنى بها.... ويعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنى في منزل الزوجية"

تعديل إلى "يعاقب بالحبس الزوج الزاني ومن يزني بها والزوجة الزانية ومن زنى بها. وتشدد العقوبة إذا كان فعل الزنى في منزل الزوجية"

المادة ١٢٨ - ١ " - الأعداء إما أن تكون معفية من العقوبة أو مخففة لها ولا عذر إلا في الأحوال التي يعينها القانون. وفي ما عدا هذه الأحوال يعتبر عنرا مخففا ارتكاب الجريمة لبواعث شريفة أو بناء على استفزاز خطر من المجني عليه بغير حق"

نقترح أن تتم إضافة عبارة لهذه المادة نقره أن (لا يعد باعثا شريفا القتل أو الجرح والضرب والإيذاء غمسال للعار) لإسيما وأن هذه المادة بشكلها الذي هي عليه تتناقض وأحكام المادة (٤٥ - ٢) من الدستور العراقي التي تنص على (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية النجيلية بما يساهم في تطوير المجتمع ، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتناقى مع حقوق الإنسان)، وإذ أن عملية القتل أو الإيذاء تحت غطاء غسل العار هي نتاج أعراف عشائرية وتقاليد قبلية تتناقى وحقوق الإنسان استنادا لما منصوص عليه في المواثيق الدولية المصادق عليها من قبل العراق كاتفاقية مكافحة كافة أشكال التمييز

(الورقة التشريعية)



المركز الثقافي النفطي

٣- ويسري في الطلاق والتفريق والانفصال قانون الزوج وقت الطلاق أو وقت رفع الدعوى.

4- المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية والولاية وسائر الواجبات ما بين الأباء والأولاد يسري عليها قانون الأب. ٥- في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة إذا كان احد الزوجين عراقيا وقت انعقاد الزواج يسري القانون العراقي وحده.

هنا سريان القانون دائما لدولة الزوج وليس الزوجة. وكان الأجدد بالمشرع أن يقرر سريان القانون الأفضل للزوجة لأنها هي المتضررة من عملية الطلاق وهي المستفيدة من عملية النفقة.

لذا يُعدل لتكون على الوجه الآتي:

أولاً- يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين. أما من حيث الشكل فيعتبر صحيحا الزواج ما بين أجنبيين أو ما بين أجنبي وعراقي إذا عقد وفقا للشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه، أو إذا روعيت فيه الأشكال التي قررها قانون كل من الزوجين.

ثانياً - في الأحوال المنصوص عليها أندا إذا كان أحد الزوجين عراقيا وقت انعقاد الزواج يسري القانون العراقي وحده.

١- في المسائل الخاصة بانعقاد الزواج و الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من اثر بالنسبة للمال.

٢- ويسري قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال.

٣- في المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية

والولاية وسائر الواجبات ما بين الأباء والأولاد.

أما المادة (١٠٢) من القانون فتتص على: (ولي الصغير هو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة أو الوصي الذي نصبته المحكمة). ولم تأت على ذكر الأم في حين أنها أحق من كل من عدتهم هذه المادة بالولاية والوصاية. فضلا عن أن في هذه المادة تناقضا مع أحكام المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ التي تنص على:- (١- الأم أحق بحضانة الولد وتربيته، حال قيسام الزوجية، وبعد الفرقة، ما لم يتضرر المحضون من ذلك).

إن نص المادة (١٠٢) فيه إنكار واضح لدور الأم وهذا غير جائز إذ كيف يقدم مثلا وصي الأب ووصي الجد على الأم التي قد تكون الأصح أن تقدم الأم على غيرها أو ترك الأمر لتقدير المحكمة حسب مصلحة الصغير.

ويكون التعديل (ولي الصغير هو أمه ومن ثم أبوه ثم وصي أبيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة أو الوصي الذي نصبته المحكمة).

الجرائم المخلة بشرف الوظيفة:

١- قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي المادة ١٦ يعاقب بالحبس والطرء كل من تزوج امرأة سبية السبعة أخلاقيا أو احتفظ بها مع علمه بذلك.

التعديل // يعاقب بالحبس والطرء كل من تزوج زوجا سبي السبعة أخلاقيا أو احتفظ به مع علمه بذلك.

٢- ما يجب إلغاؤه:

-بعض من مواد الدستور العراقي المادة ٤١ منه التي تنص على ((العراقيون أحرار في الإلتزام بأحوالهم الشخصية حسب دينائتهم أو مذهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون))

- بعض من مواد قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

١-المادة (٤١) من القانون:

لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق:-

١-تأديب الزوج لزوجته في حدود ما هو مقرر شرعا أو قانونا أو عرفا.

٢-المادة (٤٠٩) من القانون:

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنى أو وجودها في فراش واحد مع شريكها ففعلها في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداء أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة"

٣ - تقرر المادة (٣٩٨):

إذا عقد زوج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل (فصل الاغتصاب واللواط وهتك العرض) وبين المجنني عليها أوقف تحريك الدعوى

٢- في المسائل الخاصة بالطلاق والتفريق والانفصال.

٣- في المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية



المركز الثقافي النفطي

الضمان الاجتماعي والصحي



من الاجتماع الرابع

من خلال مطالعته بتوسيع عمل شبكة الرعاية الاجتماعية وأوغع السبب إلى عدم وجود الأموال الكافية لتغطية ميزانية هذا القانون. بدورنا نتساءل هل دولة غنية مثل العراق تعجز عن حماية شريحة مهمة في المجتمع ولكن نحن كمنظمات مستمرون بالضغط والمدافعة والتشديد لحين إقرار هذا القانون والعمل على الدعوة وكسب التأييد من كل شرائح المجتمع العراقي الوطنية التي تريد النهوض بواقع الفرد العراقي.

ونود أن نوضح بأن هذا القانون(الضمان الاجتماعي) سوف يعمل على:

- ١- دعم الأسرة عديمة الدخل.
- ٢-المهاجرون عن العمل.
- ٣-النساء بجميع أشكالهن:الأرملة – المطلقة – العرياء – والمهجورة.
- ٤-المعاوقن وحسب نسبة العوق ونوعه.
- ٥-الإيتام الذين لم يتجاوزا سن الرشد.
- ٦-الطلاب المستمرون على الدراسة لحين إكمال الدراسة الجامعية.
- ٧-المسنون ممن بلغوا الستين عاما وليس له مصد.

٨-العمال في القطاع الخاص من كلا الجنسين.

وكنا قد بينا هذا في المسودة التي قدمناها بتفاصيل تطبيق هذا القانون ولكن بعد العراقيل التي توضع دائما أمام إقرار وتطبيق هذا القانون نرى علينا العمل على: أولاً- تشكيل لوبي من عضوات وأعضاء البرلمان العراقي الموقر وبالأخص أعضاء اللجان المعنية بهذا القانون ك(اللجنة البرلمانية لدعم المرأة)و (لجنة المرأة والأسرة وكذلك لجنة الرعاية الاجتماعية) ومنظمات المجتمع المدني والأكاديمية والقوانين للضغط على أقرار هذا القانون وتفعيله لأنه يمثل مشروعا وطنيا يستحق العناء.

ثانياً- البدء بإجراء جمع حملة جمع توقيع داخل البرلمان بمساندة عضوات المجلس لضمان التصويت على هذا القانون وليكون البرلمان بدوره الحالية قد حقق للشعب مكسبا واحدا وذلك بانتشاله هذه الفئة من الضياع.

ثالثاً- حث الوزارات المعنية بشأن هذا القانون وبالأخص وزارة المرأة والأسرة البرلمانية. كذلك لقاءاتنا مع العديد من أعضاء البرلمان العراقي من رجال ونساء وطرح موضوع القانون في مؤتمر أربيل بشكل موسع وأخذ حيزا واهتماما كبيرا من مقررات مؤتمر أربيل وخلال ما جرى من حلقات نقاشية بعد المؤتمر، وفي خلال هذا العام جرت العديد من الحلقات الحوارية مع أعضاء مجلس محافظة بغداد للوقوف على الواقع المرير لهذه الشريحة.

وبعد كل هذا وذلك ببقينا مصريين كمنظمات إنسانية على انتشال هذه الفئة المهمشة،وانطلاقا من واجباتنا الإنسانية سادساً- المطالبة بعدم إيجاد الحجج الخاصة بتغطية هذا القانون ماليا لأننا كنا قد فصلنا في المسودة من سيغطي الميزانية الخاصة بالقانون وكيف.

سابعاً – بعد إقرار القانون يجب أن تكون هناك هيئة الضمان الاجتماعي التي تتمتع بشخصية معنوية ومالية مستقلة تتمتع بالشفافية غير تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقوم بمهام تطبيق فقرات هذا القانون.

ومن الله التوفيق.

ومن الله التوفيق.

ورقة عمل

إن حقوق الأفراد والجماعات لا يمكن أن تصان ما لم تستند إلى تشريع قانوني و اعتراف الجميع بهذه الحقوق وليس كافيها ولا يشكل أي ضمانة لعدم انتهاكها للقانون الوصفي وليس العرفي هو الضمان الوحيد.

فمنذ عقود وتحديدا في السنوات الأخيرة بدأت تزداد معاناة الشريحة المستضعفة في المجتمع العراقي وخاصة شريحة النساء. فالمرأة العراقية إلى يومنا هذا تعاني ظلما وتمييزا واضطهادا،ولأسف ما زالت تجري بحقها إجراءات تعسفية وممارسات عنفية تعود إلى إلى عدم ملائمة التشريعات القانونية لواقع الحال الحاضر وما تمر به المرأة العراقية أصبح واقعا ملموسا أمام أعيننا،ومن شرائح هؤلاء النسوة هن الأرامل والمطلقات والمهجورات والمعوقات والمعوزات واللواتي أصبحت ورقتهن الورقة الراحبة في فترة الانتخابات،وعلى رأس البرامح التي تقدمها الكتلة أو الحزب،ولكن بعد ذلك لا تحصل المرأة العراقية إلا على راتب شبكة الرعاية الاجتماعية وهو مبلغ بسيط بكل ذل ومهانة ومنهن حتى هذا البسيط لم تحصل عليه وهذا ما يحدث في الكثير من المحافظات العراقية.

من الجانب الآخر ما نراه ملموسا وأصبح في تزايد حالات الفقر بين الأسر العراقية حيث أن نسبة العوائل التي هي تحت خط الفقر تمثل اليوم ٢٣٪ من المجتمع العراقي وخبر صورة لذلك كثرة المتسولين في الشوارع وظاهرة تسرب الأطفال من المدارس،فلا يوجد أي ضمان لهذه الأسر لا على الصعيد المعيشي ولا الصحي ولا تأمين السكن الملائم لهم ولا حتى مجانية التعليم لأطفالهم.

كذلك الصورة المحزنة للعراق اليوم وهي كثرة البطالة بين الشباب الذين يتخرجون كل سنة ولا يجدون عملا فيعاون الإحباط ويضجون كل أمالهم وأهدافهم في الأراج لحين الحصول ربما على عمل يلائم اختصاصاتهم أو لا يوجد. وهنا ك شريحة كبار السن والمعاقين الذين يجب أن يكون لهم اهتمام خاص من قبل الدولة حالنا حال البلدان المتقدمة في العالم.

إضافة إلى ذلك عدم حماية الطبقة العاملة من كلا الجنسين في القطاع الخاص والذين لا يضمنهم رب العمل ومعرضين للطرد من وظائفهم في أي وقت يشاء، فالقانون سوف يوفر لهم الحماية الكاملة ويحاسب أرباب العمل الذين لا يضمنون عمالهم أو موظفيهم.

فبعد كل هذا بدأنا كمنظمات مجتمع مدني والذي هو جزء كبير من أجنبا المطالبة بحماية هذه الشريحة المستضعفة، فمنذ عام ٢٠٠٩ بدأنا نبحث عن قانون يضمن حقوق هؤلاء ألا وهو قانون الضمان الاجتماعي الذي كان العراق أول دولة عربية شرعت هذا القانون، ففي عام ١٩٥٦ شرع أول قانون للضمان ولكن لم يفعل، وفي عام ١٩٦٤ شرع قانون للضمان الاجتماعي برقم (١٤٠) بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٥ والذي ألغى القانون الأول ولكن لم يفعل وبعد ذلك جزئ القانون وعلى وجه الخصوص في عام ١٩٧١ أصبح هناك قانون الضمان الاجتماعي للعمال ومن ثم قانون الضمان الاجتماعي للمتقاعدين وبعد ذلك أصبحت

المادة (٢٩): تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيوخ، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة (٣٠): تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً:-تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التثريد أو اليتيم أو البطالة، وتعمل على قايبتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣١): أولاً:- لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

المادة (٣٢): ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون.

المادة ٩ من قانون الأحوال الشخصية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩

١- (لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار إكراه أي شخص نكراً كان أم أنثى على الزواج دون رضاه ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول. كما لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار منع من كان أهلاً للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج.

٢- يعاقب من يخالف أحكام الفقرة ١ من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان قريبا من الدرجة الأولى أما إذا كان المخالف من غير هؤلاء فتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٣- على المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية الإشعاع إلى سلطات التحقيق لاتخاذ التعيينات

القانونية بحق المخالف لأحكام الفقرة ١ من هذه المادة ولها توقيفه لضمان حضوره أمام السلطات المذكورة وبحق لمن تعرض للإكراه أو المنع مراجعة سلطات التحقيق مباشرة (بهذا الخصوص)). مع الحاجة إلى التعديل.

٢-عقد حلقات نقاشية لتلازمة ورايوية حول حقوق المرأة الإنسانية والنصوص التشريعية الخاصة بالمرأة.

٣-عقد ورش عمل حقيقية لنشر الفهم القانوني للنساء اللواتي لايعرفن حقوقهن.

٤-إنشاء عيادات قانونية خاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة لحل أية مشكلة تتعلق بالجناب القانوني والاجتماعي الذي له صلة بهذا المجال.

٥- اجراء حملة توعية كبرى في الاعداديات والجامعات والكليات وحتى مؤسسات الدولة من خلال أقسام المرأة المتواجدة في تلك المؤسسات لنشر حقوق المرأة والتأكيد على أهمية الجانب التشريعي فيها.

المادة ٩ من قانون الأحوال الشخصية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩

١- (لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار إكراه أي شخص نكراً كان أم أنثى على الزواج دون رضاه ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول. كما لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار منع من كان أهلاً للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج.

٢- يعاقب من يخالف أحكام الفقرة ١ من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان قريبا من الدرجة الأولى أما إذا كان المخالف من غير هؤلاء فتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٣- على المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية الإشعاع إلى سلطات التحقيق لاتخاذ التعيينات

القانونية بحق المخالف لأحكام الفقرة ١ من هذه المادة ولها توقيفه لضمان حضوره أمام السلطات المذكورة وبحق لمن تعرض للإكراه أو المنع مراجعة سلطات التحقيق مباشرة (بهذا الخصوص)). مع الحاجة إلى التعديل.

٢-عقد حلقات نقاشية لتلازمة ورايوية حول حقوق المرأة الإنسانية والنصوص التشريعية الخاصة بالمرأة.

٣-عقد ورش عمل حقيقية لنشر الفهم القانوني للنساء اللواتي لايعرفن حقوقهن.

٤-إنشاء عيادات قانونية خاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة لحل أية مشكلة تتعلق بالجناب القانوني والاجتماعي الذي له صلة بهذا المجال.

٥- اجراء حملة توعية كبرى في الاعداديات والجامعات والكليات وحتى مؤسسات الدولة من خلال أقسام المرأة المتواجدة في تلك المؤسسات لنشر حقوق المرأة والتأكيد على أهمية الجانب التشريعي فيها.

٣- ما يجب تشريعه: نصوص قانونية تخص جريمة التحرش الجنسي (بالإسكان الاستعانة بالنصوص القانونية الموجودة في قوانين الدول التي تناولت قوانينها هذا الفعل بالجريم))

٢- القانون الخاص بالحماية من العنف الأسري (هو موجود على شكل مشروع قانون وعلينا أن نضغط باتجاه الإسراع بتشريعه))

١- قانون حماية المرأة العراقية

٤- ما يجب تعديله: هناك عدد من النصوص التشريعية موجودة لحماية حقوق المرأة ولكنها غير مفعلة منها:

١- قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ المادة ٨٩ ((لا تطبق أحكام هذا الفصل على العلامات في وسط عائلي لا يعمل فيه سوى أفراد الأسرة تحت إدارة وإشراف الزوج أو الأب



من الاجتماع الخامس



من الاجتماع الرابع

والتحقيق فيها والإجراءات الأخرى وإذا كان قد صدر حكم في الدعوى أوقف تنفيذ الحكم. وتستأنف إجراءات الدعوى أو التنفيذ حسب الأحوال إذا انتهى الزواج بطلاق صادر من الزوج بغير سبب مشروع أو بطلاق حكمت به المحكمة لأسباب متعلقة بطلاق الزوج أو سوء تصرفه وذلك قبل انقضاء ثلاث سنوات على وقف الإجراءات. ويكون لادعاء العام وللمتهم وللجنبي عليها ولكل ذي مصلحة وقف تحريك الدعوى والتحقيق والإجراءات وتنفيذ الحكم أو طلب استئناف سيرها أو تنفيذ الحكم - حسب الأحوال - ،

٤- تقر المادة (٤٢٧) -

١٩٨٧ - قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ المادة ٨٩ ((لا تطبق أحكام هذا الفصل على العلامات في وسط عائلي لا يعمل فيه سوى أفراد الأسرة تحت إدارة وإشراف الزوج أو الأب

لجنة الضمان الاجتماعي والصحي
بغداد/ العراق



من الاجتماع الخامس



من الاجتماع الثاني

٦ - المفاضلة بين الذكور والإناث، غالبية الأسر تفضل لإحقاق الذكور بالدراسة بدلا من الإناث.

٧ - من خلال ستراتيجية التعليم بمساعدة وزارة التربية أن يكون للإناث تعامل خاص في سياق هذه الاستراتيجية. ضمن هذا المجال يمكننا إضافة أدلة توجيهية قريبة المدى لتشجيع الفتيات في الانخراط في التعليم من خلال:-

١- أن تركز التعديلات المقترحة على نظام التعليم على إزالة أي تمييز قائم أو يمكن أن يفرض كونه ضد الإناث.

ب- أن تهتم إستراتيجية التربية المقترحة بشكل خاص بتعليم الإناث وخصوصا في مناطق حضر الأطراف والقرى، وأن يأخذ هذا الاهتمام صيغا غير تقليدية سواء في المناهج أو نط البناء المدرسي.

ج - أن توفر الدولة سواء في النظام التعليمي أو في الإستراتيجية المقترحة فرصا تعليمية للإناث تعزز تصوراتهن الإيجابية عن أنفسهن، وتهيئ لهن فرص المناقشة العادلة على أساس الكفاءة في الإنجاز.

د - أن تحرص وزارة التربية على أن يكون مبدأ مجانية التعليم واقعا فتمنع كل ابتزاز لأسر الفتيات وخصوصا الأسر الفقيرة أيا كانت التسميات والعناوين التي تستخدم لتبرير ذلك الابتزاز كالتبرعات والهدايا والدروس الخصوصية إلى جانب أن يكون الزى الموحد للفتيات والتغذية المدرسية من ضمن الأولويات التي تضمن حق الفتيات في التعليم.

٢ - تتردد الأسر في إرسال بناتها إلى المدارس عندما تسوء الأوضاع الأمنية سواء في المجتمع عموما أو في المجتمعات المحلية.

٤ - تحرم الفتيات في بؤر الفقر مثل العشوائيات والمجمعات السكنية على سبيل المثال معالم الطابوق وغيرها.

٥ - تفضل كثير من الأسر تعليم بناتها إلى الحد الذي يوفر لهن مهارات القراءة والكتابة ثم تفضل بعد ذلك تزويجهن وتتسرب الكثير من الفتيات من المدارس عند توفر فرص الزواج.

الدراسي والساحات ووسائل الإيضاح. ت - ينسب للمدارس الخاصة بالإناث تدريسيون من حيث ثراء التجربة والثقافة ويفضل من نفس الجنس.

ث - إعطاء مساحة كافية سواء من حيث الاستهداف أو التمويل في خطط التنمية الوطنية لتغطية تعليم الإناث.

ثانيا:

التأكيد على تفعيل القوانين والتشريعات لاسيما قانون محو الأمية والشروع في بدأ الحملة الوطنية لمحو الأمية وقانون التعليم الإلزامي ومجانبة التعليم التي تشجع التحاق الفتيات في التعليم:- التعليم هو أحد المصادر التنقيفية للمجتمع من أجل معالجة النظرة الدونية للمرأة ورفع مستوى الفكر وفتح الأبواب التعليمية والتقليد المورثة الناجمة عن الثقافة التقليدية، ولهذا نصت الفقرات بمجانبة التعليم وتشجيع الدولة على البحث العلمي ورعاية الإبداع والنبوغ مع كفاءة التعليم الخاص والأهلي.

ثالثا:

تفعيل الدور الإعلامي وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية لخلق الرغبة الحقيقية لدى الأسر العازلة عن إرسال بناتها إلى المدارس.

نحن في زمن يتحول فيه العالم باستمرار نتيجة التأثير الكبير الذي تمارسه المعلومة على مختلف نواحي الوجود الإنساني والشورة الإعلامية اليوم قد أصبح أمرا من المستحيل تجاوزه إذ أن العالم يتجه نحو الإعلام وهي مرحلة جديدة في تطور الجنس البشري ومن هنا أن مفهوم وسائل الإعلام وأنواعها وأهميتها، علاقة الإعلام بالعملية التربوية وكذلك تكنولوجيا الإعلام في العملية التربوية، ومن خلال البحث هناك مجموعة من الاستنتاجات:-

١- إن وسائل الإعلام هي أداة ثقافية تربوية ترفهية قادرة على غرس ونقل القيم والمعارف من خلال العديد من الفنون الصحفية والبرامج السموية والمرئية والصور والرسوم والفكرة الناضجة.

٢- اتضح وجود علاقة قوية بين وسائل الإعلام وثقافة الفرد وتربيته فكلاهما يهدف إلى المحافظة على ثقافة المجتمع والقيم والمبادئ في وقت أصبحت فيه الثقافة والتربية ابرز الخصائص التي تميز هذا الفرد عن ذلك.

٣- إن مستقبل العلاقة بين وسائل الإعلام والتربية لا يرتبط بمواقف المرين والإعلاميين فحسب بل انه يهيم المجتمع بأكمله من قادة سياسيين وأصحاب قرار وكذلك الأسرة والتنظيمات الاجتماعية.

٤- قلة البرامج التربوية والتعليمية المتخصصة في وسائل الإعلام.

٥- لم تكن وسائل الإعلام التربوي في العراق بالمستوى المطلوب بحيث يمكن لها النهوض والاستقرار ويظهر ذلك من خلال الشكل والمضمون المتواضعين والمعتدين في الصياغة والإخراج والإعداد.

٦- إن المؤسسة التربوية من أكثر المؤسسات قدرة على إعطاء الجمهور تربية وثقافة إعلامية وتمكنه من التعامل مع الإنتاج

الثقافي العربي بمحيطه ووعيه.

كما تضمن البحث مجموعة توصيات تتعلق بتطوير العلاقة بين وسائل الإعلام ومؤسسات التربية والتعليم وهي:-

١- الاهتمام بإصدار مجلات وإعداد برامج تربوية متخصصة تتماشى مع المراحل العمرية للأطفال.

٢- توفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لإصدار الصحف وإعداد البرامج التربوية حتى تضمن لها البقاء والاستمرار.

٣- نوصي الجهات المسؤولة عن نشر وإعداد المطبوعات والبرامج التربوية والتعليمية بضرورة تبني المواد الثقافية والرسائل الإعلامية ذات التوجه الإنساني والتي تدعم روابط التألف والتآخي والوفاء والمحبة لدى التلاميذ.

٤- التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام والمدرسة وتبادل الرأي والمشورة والعمل على رسم سياسة تربوية موحدة للتعامل مع الطلاب، وإثراء البرامج التعليمية وتمكينها من الإسهام بدور فاعل في التنشئة الاجتماعية.

٥- تسخير وسائل الإعلام العراقي من أجل الارتقاء بجميع مجالات المعرفة من خلال زيادة حجم البرامج التربوية المتخصصة فيها.

٦- العمل على رفع درجة الكفاءة المهنية للعاملين في المجال الإعلامي التربوي وتطوير القدرات التقنية للمؤسسة الإعلامية.

٧- نوصي وسائل الإعلام بتبني قضايا ومشكلات التربية والتربويين والطلاب ومعالجتها إعلاميا وإبراز دور المدرسة بوصفها وسيلة أساسية في التربية والتعليم.

٨- توجيه الدراسات العليا بأقسام التربية والإعلام في الجامعات العراقية عنايتها للقيام بالبحوث في جميع المجالات التربوية.

٩- إن خطة الإعلام الموجه للتلميذ لا بد أن تحمل جملة من المضامين منها:-

أ- تناول المواد الثقافية التي تتناسب التلميذ وتتناسب مع عاداته وتتناسب مع عاداته وقيمه الأخلاقية والاجتماعية مثل حب الوطن والولاء له، النزاهة،

الحفاظ على المال العام، النظافة، التعاون ومساعدة الآخرين.

ب- تنمية روح الخلق والإبداع في شخصية التلميذ حتى يصبح قادرا على تطويرها.

رابعاً:

الزام المدارس (الابتدائية، المتوسطة، الإعدادية) وكذلك المعاهد والجامعات بتدريس مادة حقوق الإنسان والزامهم بمادة منهجية معدة من قبل لجنة وزارية تتالف من الحقوقيين واختصاصي التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع مع ممثل من منظمات المجتمع المدني المعنية:-

١- الاعتماد على منهج معين ومحدد في مادة حقوق الإنسان في المواد ذات العلاقة.

٢- البدء بدراسة مادة حقوق الإنسان في المراحل الابتدائية مع الأخذ بنظر الاعتبار مراحل النمو الذهنية والخلقية للأطفال.

٣- مراجعة المناهج حسب الحاجة مع وضع إستراتيجية لصياغة المناهج في وزارة التربية للمواد التدريسية وحذف جميع المواضيع التي تحرض على العنف والطائفية في مناهج الدراسية والتعليمية.

٤- جعل مادة حقوق الإنسان مادة مستقلة تدرس في المعاهد والجامعات وكليات التربية الأساسية في العراق.

٥- الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وتحديد دورها حول كيفية المشاركة.

٦- العمل على توفير المستلزمات الصحية والحياتية اليومية في المدارس.

٧- تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان لكافة أفراد المجتمع وفتح قنوات خاصة بالتلفزيون التربوي.

٨- حث الحكومة على زيادة التخصيصات المالية لوزارة التربية.

٩- إعداد مديريين مؤهلين من كوادر وزارة التربية ضمن اختصاصات (علم الاجتماع وعلم النفس) ليكونوا مديريين على تدريب وتدريب حقوق الإنسان في المدارس.

١٠- تفعيل الرصد والتقييم والمتابعة في عملية تدريس مادة حقوق الإنسان

مع الاستفادة من مجالس الآباء في عملية التقييم والمتابعة.

١١ - الاستفادة من إمكانيات وخبرات المنظمات الدولية ذات العلاقة في إعداد الكوادر التي تقوم بتدريس مادة حقوق الإنسان.

١٢ - بناء قدرات المعلمين والإساتذة الجامعيين واستعمال الوسائل التوضيحية وطرق التدريس الحديثة في عملية تدريس حقوق الإنسان.

١٣ - إعداد دلائل إرشادية للمعلمين والمدرسين لعملية تدريس حقوق الإنسان.

١٤ - مراعاة مفاهيم المساواة الجنسانية في عملية إعداد مناهج حقوق الإنسان.

١٥ - حث الطلاب والطالبات على الانخراط في أنشطة متعددة كأعداد نشرات جدارية على حقوق الإنسان وتشجيع طلاب الدراسات العليا على عمل بحوث عن قضايا حقوق الإنسان.

١٦ - تنظيم دورات خاصة لكوادر المقدمة التي ستقوم بوضع مناهج حقوق الإنسان حسب المراحل الدراسية.

خامساً:- توفير الرعاية الكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل التحاقهم في المدارس والمعاهد والجامعات.

من خلال الآتي:

١ - فتح مدارس خاصة بهم قريبة من محل سكنهم أو الدعم الكامل مع مدارس الدمج.

٢ - تدريب الهيئات التعليمية على الطرائق الحديثة في تدريسهم.

٣ - توفير كافة الإمكانيات الصحية والثقافية لتطويرهم.

٤ - الاهتمام بكافة مهاراتهم الحياتية من خلال الأنشطة والفعاليات المختلفة والمشاركة الفعلية في المهرجانات وإدماجهم في المجتمع.

٥ - توفير وسائل النقل الخاصة بهم والأماكن المخصصة لها.

أسماء اللجنة:

د. سعاد النجفي

د. فوزية العطية

د. عادية الطائي

الست فاطمة بابان

شارك في جلسات المؤتمر اضافة الى الشخصيات العراقية، الشخصيات العربية والاجنبية التالية:

- ١- ممثل جامعة الدول العربية السفير ناجي شلغم
- ٢- سفير منظمة العمل الاسلامي السفير حامد التني موجود صورته بالملحق
- ٣- السفير السويدي في العراق
- ٤- السفيرة التشيكية في العراق
- ٥- السفير الايطالي
- ٦- ممثل الاتحاد الاوروبي في بغداد (عدد من الدبلوماسيين من بغداد واريل ممثلين عن دولهم)
- ٧- ممثل الامين العام للأمم المتحدة اد ملكرت (٢٠ ممثل من الامم المتحدة من نيويورك وعمان وبغداد واريل لكافة الوكالات التابعة للمنظمة الدولية للامم المتحدة)
- ٨- مسؤول UNDP في للعراق، باولونيو
- ٩- داون بورفيس، عضوة برلمان الايرلندي
- ١٠- تينوتا سهاكتيجا، عضوة البرلمان ورئيسة حزب في كوسوفو
- ١١- جاستينه موكوكو، المديرة الوطنية لمشروع السلام في زيمبابوي
- ١٢- آن وود، اللجنة المركزية للمينوتيت لتطوير السلام في اوغندا
- ١٣- لينا زيديغا وارو ابوكو، الهيئة الوطنية للجنود والتجنيد في كينيا
- ١٤- سينا كارين ستويكا، الهيئة الدولية للمفقودين، البوسنة
- ١٥- نبيلة حمزة من تونس و المديرة التنفيذية مؤسسة المستقبل
- ١٦- نيكول فريتز، المديرة التنفيذية لمركز حل النزاعات في جنوب افريقيا
- ١٧- نانسي صديق، منظمة بتوراما فلسطين
- ١٨- آيسا لوسياردو، جمعية الانترنتولوجيين العدلي في أمريكا
- ١٩- لينا زيديغا وارو ابوكو، الهيئة الوطنية للجنود والتجنيد في كينيا



المراة
المصالحة والمساءلة
WWW. almadasupplements.com



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

فخرية كزيم



المراة
المصالحة والمساءلة

طبعت بمطابع مؤسسة المدى
للإعلام والثقافة والفنون
التصميم: خالد خضير



صفية السهيل: المرأة قادرة على ان تؤدي دورا متميزا في المجتمع



قالت النائبة المستقلة صفية السهيل، الاحد الماضي، ان المرأة العراقية قادرة على ان تؤدي دورا متميزا في مشروع المصالحة الوطنية في العراق واشاعة ثقافة التسامح وقبول الاخر في المجتمع.

واضافت السهيل في تصريح صحفي: عندما يحدث سلم أهلي او مصالحة وطنية تكون المرأة الابرار الكبير وتستطيع القيام بعدة خطوات حقيقية كونها هي اساس الاسرة والمجتمع العراقي. مؤكدة ان "المرأة تستطيع خلق الثقافة التي تعتمد على التسامح وقبول الاخر واشاعة ثقافة القبول والتسامح من جهة اخرى."

وتابعت ان "المرأة هي أساس حل النزاع لأنها ظلت في ظل نزاع سياسي وطائفي في العراق واصبحت من خلال تواجدها في منظمات المجتمع المدني وكذلك في المؤسسات الحكومية خلية نخل حقيقية لصناعة السلام لاطفالها ولعائلتها فهي الاقدر على ان تبدأ الخطوات مع الرجل ومع المؤسسات لمصالحة وطنية شاملة."